ابتدا ويعلم منه ومما نقله الاسنوي عن صاحب التقريب ان الحلق كالوقوف فلا يعتد به من مغمى عليه ومجنون وهو ظاهر كما مر وعليه فينبغي احرامه الى ان يفيق فاذا افاق ولا شعر برأسه فالقياس سقوط الحلق عنه لان هذا هو وقته تحلله ثم ما تقرر في المجنون لا يأتي في قولهم يشترط افاقته عند الاحرام وسائر الاركان لان معناه كما في المجموع انها تشترط في الوقوع عن جهة الاسلام قال اما التطوع فانها لا تشترط في شيء منه كما في غير المميز ولهذا قالوا انه نفله انتهى ولو احرم ثم جن ثم افاق فان اتى بالاركان مفيقا اجزاه اتفاقا حتى عن جهة الاسلام كما بأتي والا وقع له نفلا نظير ما تقرر وما تقرر في المتعدي بسكره هو الاوجه وان كان قضية المتن انه لا يقع نفلا وله وجه واشار في المجموع الى الفرق بينه وبين المغمى عليه والسكران غير المتعدي بقوله عن صاحب البيان اصحهما لا يجزيه تغليظا عليه والثاني يجزيه لانه كالصاحي في الاحكام انتهى وبحث بعضهم ان وقوفه كنصراني فينبغي له حتى عن جهة الاسلام وقياسه على اسلامه قال بخلاف صلاته لافتقارها للنية ورد عليه بان جعله كالصاحي في النصرانية انما هو للتغليظ عليه وهو هنا في الحالة بالمغمى عليه ورده المصنف بما يمنع الحصر الذي ذكره وان كان باعتبار الاصل الاتي في صحة نصرانيته الغي فيها فنعه قال والتحقيق ان العلم نجعله كالصاحي انما هو في الحاقه بخطاب الوضع من تأثير الاحكام بالاسباب والعلامة ما يجامعه ان الاصل منعه من العبادات وان لم يحتج لنية واما صحة اسلامه احتياطا للاسلام واعتناء لانه الاصل بخلاف غيره ومقتضى البحث السابق صحة احرامه لانه لا يفتقر لنية ومقتضى كلامهم خلافه وهو الاوجه ووقته اي الوقوف من الزوال الشمس يوم عرفه اي بتيقنه طلوع فجر يوم النحر لانه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال رواه مسلم وصح لابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم امر مناديا وهو يعرفه فنادى الحج عرفه من ادرك عرفه قبل ان يطلع الفجر وفي رواية من ان يعرفه ليلة جمع فبل طلوع الفجر فقد ادرك الحج ورواية قبل طلوع الشمس ضعيفة وغيرها مؤولة فتم حجه والتعبير بادرك ظاهر في انه لا فرق بين المكث والمرور بعرفه وان لم يشعر بانه هي وهو مردود قول السبكي والاسنوي لا كما بينه بكيفية خاصة لدليل على ان الفاعي ابا الطيب نقل الاجماع على صحة وقوف النائم وصح لابي داود وغيره ايضا عن عروة بن مضرس بن اوس بن حارثة من لام الطائي رضي الله عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة اي صلاة الصبح فقلت يا رسول الله اني جئت من جبل طي اكللت راحلتي وانصبت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقفت عليه فهل لي من حج فقال صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة بجمع فقد تم حجه وقضى تفثه والتفث ما يزيله المحرم عند تحلله من شعث وريح وحلق شعر وقلم ظفر وقوله صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة فعرفة ليلة جمع وقوله صلى الله عليه وسلم من اصبا ليلة عرفه صريح في بطلان ما استمر عليه الالسنة من ان الليل سبق النهار

الا ليلة

وفي رواية قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه الحديث السابق من ملحق

الا ليلة عرفه فانما اخره عنه يوم كما مر بسبب هذا ظن ان الحاق ليلة الفرية في تحصيل الوقوف بلحقها به في التسمية وليس كذلك وفي وجه انه يشترط كون الوقوف بعد الزوال وبعد مضي امكان صلاة الظهر وبرده نقل جمع كابن المنذر وابن عبد البر الاجماع على دخوله بالزوال والمراد عدم تخالفه فلا ينافي انعقاد الاجماع على ذلك قول احمد رضي الله عنه يدخل وقته بالفجر قال ابن الملقن ويشبغي اعتبار مضي الظهر والعصر وامكان الخطبتين تماسيا كما قالوه بمثله في دخول وقت التضحية وهذا هو الحق انشاء الله تعالى انتهى قال الاذرعي وكيف يكون هذا هو الحق وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهما الاجماع على اعتبار الزوال لا غير بل جوزه احمد قبله انتهى وقال غيره انما لم يعتبر وا مضي قدر الصلاة والخطبتين لان العبادة اذا تعلقت بوقت فلا بد ان لا يخرج احد الطرفين وانما قدم صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف مراعاة لفضيلة اول الوقت ليلا يشتغل عنها بالوقوف والجواب عن الاضحية كونه اعتبر فيها مقدار فعل الركعتين والخطبتين وكون العبادة فيها تعلقت بوقت بمجرد ورد الطرفين ان قوله صلى الله عليه وسلم في الاضحية من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد اصاب السنة لم يعارضه عموم وقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم عارضه بعد الزوال عموم قوله صلى الله عليه وسلم من صلى معنا هذه الصلاة بجمع صلاة الفجر واتى عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى تفثه فاذا علقنا دخول الوقت بالزوال كان فيه تعليل للتخصيص واذا علقنا بفعل الصلاة كان فيه تكثير للتخصيص وتقليل المجاز اولى لما تقرر في علم الاصول وهو فرق دقيق فليتامل انتهى قال ابن شهبه وقيه نظر وتبعه المصنف في التحفه فقال في فرقه نظر ظاهر للمتامل وان قال انه فرق ظهر دقيق واستدل بقاعدة اصولية اذا لا يشهد له بل عليه واحسن من فرقه ان الترتيب لم يوجد الا من نصه صلى الله عليه وسلم على ان من ذبح قبل ذلك لم تصح ضحيته ولا كذلك هنا فجعلنا فعله عملا بذلك الاجماع المقدم على خبر خذوا عني مناسككم على انه لمجازة فضيلة اول الوقت لا لكونه شرطا في دخوله وقت الوجوب انتهى قال السيد عمر الفرق الذي اشار في التحفه الى رده في غاية الدقة والوضوح فرده اولى بالرد فتامله انتهى وانما لم تاخذ مقتضية عموم ليلا او نهارا المذكورتين في حديثي عروة من دخول وقت الوقوف بالفجر كما قاله احمد وحده وصرح به القاضي ابو الطيب والعبدري فانهما قالا دخوله بالزوال قول العلما كافة الا احمد فقال يدخل بالفجر وذلك لانه صلى الله عليه وسلم والخلفا الراشدين ومن بعدهم الى الان لم يقفوا الا بعد الزوال ولو جاز قبله لفعلوه سيما مع العلم بندب المبادرة الى العبادة وابتداعها اول وقتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)